



الجهل والنفاق من أخطر الأمراض الإجتماعية، والتي أورثهما تحالف العدوانيين الداخلي والخارجي للشعوب. وهذا آفتين، تظهر أثارهما الكارثية بحدة، في حالة الاضطراب المجتمعي، والذي يشكل مناخاً ملائماً، ليس لمن يحاول الاصطياد في الماء العكر فحسب، وإنما تجد من يذهب إلى تعكير الماء ليصطاد. مما يؤدي إلى إختلاط الحابل بالنابل، وينجذب المشهد أكثر تعقيداً، وأمر تصويبه أكثر مشقة وعناء.

ورغم أن هذه الحالة لن تدوم طويلاً، ويساهم في اختصارها قول الحكماء من شعوبها، والذي يتوجب أن ينصرف جل إهتمامهم، بإعادة تصويب المفاهيم، التي تكون محلًّا لتحميله المشاريع التي يراد تسويقها في هكذا ظروف. عليه فإن إسقاط ذلك على الثورة السورية، يشكل حالة مثالية لها، فالكل بات يعرف بأن سوريا تحكم بعقلية عصاباتية، من قبل مجموعة من أقلية مجتمعية، تماهى معها الكثير من رجال المال ورجال الدين، من منظور مصلحي بحت، وكان ولايزال همهم الوحيد، البقاء بالسلطة ولو على حساب تدمير البلاد والعباد.

وبالمقابل شاهدنا شباباً من كل الطوائف والأعراق وفي كل المناطق والمحافظات، وبنسب متفاوتة، قد هبت بوجه تلك العصابة الحاكمة، وبتصور عارية، تنادي بالحرية والكرامة، ومالبثت تلك الحالة - بخبث النظام ونفاق أصحاب المشاريع ووحشل البسطاء - حتى تحولت إلى مطاحن وأهداف أخرى واستتبع معها، استحضار مشاريع أخرى لاتشبهها، وأصبحت بشكل أو بآخر تهدد ليس بضياع الثورة فحسب، وإنما قد تؤدي إلى تمزيق وضياع الوطن برمتها.

ومن نافلة القول، بأن الصراع في سوريا، كان ولا يزال، ليس بين سلطة كافرة، وشعب مؤمن، بحسبان أن مرتكز الشرعية الوهمي، لتلك العصابة الحاكمة، هو دستورها المبtower، والذي ينص صراحة، على أن الإسلام هو دين رئيس البلاد، ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدرأً رئيسياً من مصادر التشريع، كما وأن أغلب القوانين لاتخالف أحكام الشريعة الإسلامية إلا بقسط

صغير منها، بما في ذلك قانون العقوبات في قسمه العام وفي إطار التجريم أيضا، عدا فصل الحدود، مثله مثل القوانين المطبقة بأغلب الدول العربية، ولل الحديث في ذلك شجون وشجون ليس موضعه هذا المقال. وببقى الأخطر في كل ذلك، هو الخلط المقصود للمفاهيم المجتمعية، ومحاولة إفحامها عنوة، بمفاهيم لا تحتملها، وليس بمقاسها أصلاً.

ونضرب مثلاً وليس على سبيل الحصر ما يلي: مفهوم الأمة: يقوم أساساً على إنتماء عناصرها لمبادئ أو عقيدة. أما مفهوم القومية: فيقوم أساساً على إنتماء عناصرها إلى العرق والنسب – وهذا أم حقيقة – وما أضافه، بعض مروجيها لم يكن إلا بقصد تجميلها.

أما مفهوم الوطن: فيقوم على أركان ثلاث (أرض – شعب – سلطة) فهو لا يتناقض، مع مفهومي الأمة أو القومية، لكن في الوقت نفسه لا يتشابه معهما، وبالتالي فإن محاولة لملمة هذين المفهومين، وتركيبهما أو تركيب أحدهما أمراً لا يحتمله مفهوم الوطن، لا من حيث حدوده أو تركيبته المجتمعية. لذا فإننا عندما ننادي بمشروع وطني بمقاييس سورية دون زيادة أو نقصان و يقوم على أساس إحترام الوطن والمواطن فإن ذلك لا يتعارض أو يتنافى مع مفهومي الأمة والقومية. كما وإن المناديات بالحرية والكرامة، لا تعني أبداً حرية التعرى أو ممارسة الرذيلة علينا أو الزواج المثلثي وما شابه. فنحن مجتمع يعتز بأخلاقه ومثله وثقافته المستمدة أصلاً من احترامه لمبادئ الشرائع السماوية. فلا مندوحة إذاً، من أن نسمى الأمور بسمياتها، وإعادة تصويب ما إعوج منها، والابتعاد عن الاصطياد بالماء العكر أو تعكيرها، بقصد الاصطياد، فالوطن أغلى وأثمن

[زمان الوصل](#)

[المصادر:](#)